

تأويل الخطاب القرآني في فكر المعتزلة القاضي عبد الجبار أنموذجاً.

The interpretation of the Quranic discourse in the thought of the
Mu'tazilites, example of El QadiAbdeldjabar

نادية شيباني^{1*}، المشرف: أ. د. د. تسعديت لحو²،

مخبر: التأويل و تحليل الخطاب

² جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية nadia.chibani@univ-bejaia.dz

³ جامعة عبد الرحمن ميرة - بجاية tassadit.lahouel@univ-bejaia.dz

تاريخ النشر: 2025/06/07

تاريخ القبول: 2025/06/01

تاريخ الإرسال: 2025/01/24

ملخص:

ارتكز هذا البحث على قضية مهمة هي التأويل؛ كونه مصطلحا دينيا فقهيا. في المقام الأول، تكرر عدة مرات في القرآن الكريم، ما يدل على أهميته في الدراسات القرآنية ولا سيما علم التفسير، مما جعل كثيرا من الباحثين في علوم الدين يهتمون به. والتأويل صرف ظاهر الكلام إلى معنى آخر محتمل لوجود دليل، شرط أن يكون المؤول ملما باللغة ومتمرسا فيها. وتعد فرقة المعتزلة من أهم الفرق الكلامية التي أعطت موضوع التأويل قدرا كبيرا من الاهتمام، وكان الفضل الأساس في ذلك لواصل بن عطاء وجملة من العلماء الذين جاءوا بعده، كالجاحظ، الزمخشري، والقاضي عبد الجبار وهو موضوع دراستنا هذه، التي نسعى من خلالها إلى الكشف عن خصائص التأويل عنده، لأنه رأس هرم الطبقة الحادية عشر من طبقات المعتزلة.

الكلمات المفتاحية: القرآن الكريم؛ الخطاب القرآني؛ التأويل؛ المعتزلة؛ القاضي عبد الجبار

* نادية شيباني .

ABSTRACT :

This research focusses mainly on an important issue, which is Hermeneutics, being before all a religious term, that is repeatedly used in the Holy Quran, because of its role in the interpretation of Quranic verses. Interpretation means to go over the Immediate meaning of the Quranic verses to the second one provided that the interpreter gets a well mastery of Arabic. The Mu'tazilites are one of the most famous Theological groups in Islam, well known in interpretation of the Quranic discourse, thanks to their pioneers, especially WasselBnuataa and his most famous followers, such as El Djahiz, Ezamakhshari, and El QadiAbdeldjabar, the man we focus on in this article, to reveal his method in interpretation of Quran.

Keywords : HolyQuran, Quranicdiscourse, Interpretation, TheMu'tazilites, El Qadi Abdeldjabar

مقدمة:

إنَّ القرآن الكريم كلام الله عزَّ وجلَّ، تنزَّل على خير الأنام محمد صلى الله عليه وسلَّم، بواسطة جبريل عليه السلام، موجَّهاً للعالمين (الإنس، والجن)، فهو كتاب عظيم يتضمن: الأحكام والقصاص والتشريع والوعد والوعيد، فالقرآن الكريم هو حامل للحقيقة المطلقة، والمصدر الأوَّل للتشريع الإسلامي، حيث منه استقى المسلمون معارفهم وعلومهم، وعليه قامت أبحاثهم ودراساتهم، ويتميز القرآن الكريم بجزالة اللفظ وقوة المعنى، تعجز المخلوقات كلها عن الإتيان بمثله ولو قليلاً من تركيبه ونظمه فهو معجز في ألفاظه ومعانيه، ومنفرد بنظامه التركيبي الخاص.

ومما يشهد عليه تاريخ أمّتنا، أنَّ الخلاف الذي وقع بين المسلمين في أمر الإمامة (الخلافة) هو السبب في تشتت المسلمين فرقاً وشيعاً حتى بلغ عددها اثنتين وسبعين فرقة، كما صُفِّ الوازع الديني عند كثير منهم، فصارت كلَّ فرقة ترى أنَّ منهجها واجتهاداتها وآراءها هي الأصوب والأقرب في فهم النص الديني القرآني والنبوي.

والحديث في كيفية فهم الحقائق الموجودة في القرآن الكريم يدفعنا بالضرورة للحديث عن العقل الذي هو الوسيلة الضرورية لتحقيق الفهم، فبه نفكر ونخمن، ونذكر ونحكم، وهو القسمة العادلة عند بني البشر وهذه الصفات كلّها جعلت أكثر الفرق الإسلامية شهرة - المعتزلة - تتعلّق بالعقل وتسلك منهجه في بحث مسائل العقيدة الإسلامية، ومن رواد الفرقة وأبرزهم واصل بن عطاء (ت128هـ) الذي اعتزل مجلس الحسن البصري (ت110هـ)، ومن أبرز مشايخه الجاحظ (ت255هـ)، الزمخشري (ت538هـ)، إلى جانب الإمام القاضي عبد الجبار (ت415هـ) رأس الطبقة الحادية عشر للاعتزال، وقد اشتهرت فرقته

بالتأكيد على أمرين هما التوحيد والعدل، وهما ركنان يشكّان مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين ما يسمّى بالأصول الخمسة للمعتزلة.

مما شهده علم التفسير لكتاب الله تعالى كثرة اجتهاد المفسرين والفقهاء في تأويل خطاب الآيات الكريمة لاستنباط دلالاتها، وكان للمعتزلة نهج خاص في هذا الشأن، وهو الموضوع الذي نتناوله في دراستنا هذه تحت عنوان: **تأويل الخطاب القرآني في فكر المعتزلة، القاضي عبد الجبار أنموذجاً**، وقد أنتجت المعتزلة كثيراً من المؤلفات في هذا المجال الديني، لكن لم يبق من آثارها إلا القليل، ولعل أهم كتاب في مذهب الاعتزال هو "المغني في أبواب التوحيد والعدل" للقاضي عبد الجبار المؤلف من عشرين جزءاً.

ومن أهم أسباب اختيارنا لهذا الموضوع رغبتنا الملحة في معرفة كل ما يخص التأويل عند القاضي عبد الجبار، وكل ما يتعلق بمنهجه وكيف أثر التفكير الفلسفي العقلي فيه، وعلى ماذا استند في تأويله للقرآن الكريم؟.

وانطلاقاً مما ذكرناه سابقاً يمكن لنا طرح الإشكالية المحورية الآتية: كيف هو التأويل القرآني عند المعتزلة والقاضي عبد الجبار تحديداً؟، ثم الإجابة عن جملة من التساؤلات الفرعية ذات الصلة بالموضوع وهي: ما وجوه الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم؟. وما هي حدود التأويل؟ وفيما تكمن مشكلة تأويل القرآن الكريم في الفكر المعتزلي؟، وفيما يتمثل الفكر الفلسفي عند المعتزلة وما هي منطلقاتهم في تأويل القرآن الكريم (العقل والأصول الخمسة)؟، وما هي الأصول الخمسة التي اعتمدتها المعتزلة؟. وارتأينا ملائمة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق المراد من هذا البحث.

ولكي نجيب عن هذه الإشكاليات قسمنا الدراسة من أجل البحث عن كيفية تأويل القاضي عبد الجبار للقرآن الكريم واعتمدنا على العناوين التي جاءت وفق الآتي: أولاً: الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم، وتناولنا فيه أمثلة عن الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم.. ثانياً: القرآن الكريم ومشكلة تأويله عند المعتزلة، ويدخل فيه مشكل تأويله عند القاضي عبد الجبار. ثالثاً: أثر الاعتزال في تأويل القاضي عبد الجبار للخطاب القرآني، ويندرج ضمنه العناوين الآتية: 1- الفكر الفلسفي عند المعتزلة ومنطلقاتهم في تأويل القرآن الكريم (العقل والأصول الخمسة). 2- الأصول أو المبادئ الخمسة للمعتزلة (القاضي عبد الجبار تحديداً): التوحيد والعدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وتكمن أهمية هذا الموضوع: في فهم التأويل عند المعتزلة عموماً والقاضي عبد الجبار خصوصاً، ومعرفة كيفية تأويل القاضي عبد الجبار لآيات الذكر الحكيم من خلال اعتماده على العقل والأصول الخمسة لمذهب الاعتزال،

ويسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف تتمثل في: الوقوف على نظرية التأويل الاعترالية عند "القاضي عبد الجبار" والكشف عن طرق دفاعهم عن فلسفة الاعتزال (الأصول الخمسة): العدل، التوحيد، المنزلة بين المنزلتين، الوعد والوعيد، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الوقوف على منهجها بالبيان والتحليل والمناقشة.

واعتمدنا في إنجاز هذا البحث على جملة من المراجع خصوصا تلك التي ألفها القاضي عبد الجبار كالمغني في أبواب التوحيد والعدل، تنزيه القرآن عن المطاعن، شرح الأصول الخمسة، متشابه القرآن، إلى جانب مراجع أخرى مذكورة .

أما عن الدراسات السابقة : فهناك جملة من المقالات والأبحاث التي تناولت موضوع التأويل عند القاضي عبد الجبار من بينها على سبيل الحصر: مقال "بوقفة سلمى" تحت عنوان «النص وحدود التأويل عند القاضي عبد الجبار المعتزلي»، كذلك مقال "محمد بن عمارة" تحت عنوان «النزعة الاعترالية في التوجيهات البلاغية عند القاضي عبد الجبار»، والدراسة التي قام بها الباحث "محمد طاهر عبد الظاهر الأفغاني" التي تحمل عنوان «القاضي عبد الجبار الهمداني وموقفه من تفسير القرآن الكريم»، وكلها تتناول التأويل عند القاضي عبد الجبار بطريقة بسيطة سهلة دون الخوض في أعماق التأويل من ناحية التفسير والشرح.

1 . الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم:

تعدّ قضية إعجاز القرآن الكريم من القضايا المهمة التي شغلت بال العلماء والباحثين قديما وحديثا؛ لأنه كلام الله المعجز الذي جاء على قدر عالٍ من الفصاحة والبيان في ألفاظه ونظمه، وقد سئلوا عن وجه الإعجاز في القرآن الكريم؟ فردّ عليهم القاضي: أن الله عزّ وجلّ تحدّى العرب في الإتيان بمثل القرآن؛ فعجزوا عن ذلك رغم فصاحتهم، وطلاقتهم وذلاقتهم (الجبار، شرح الأصول الخمسة، د.ت)، على عكس الكتب السماوية الأخرى التي طالتها يد الإنسان بالتحريف. فالقرآن معجز في ألفاظه وتراكيبه وفصاحته اللغوية وبلاغته المعنوية، ويظهر ذلك جليا في نظرية النظم التي يعود فيها الفضل الأساس لعبد القاهر الجرجاني؛ كونه أول من قال إن الإعجاز في القرآن يعود إلى تراكيب الكلام وصياغته وخصائصه التعبيرية، وبعبارة أخرى إعجاز القرآن يكمن في نظمه وهذا ما نلاحظه في كتابيه دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة، على الرغم من أن أول من وضع مصطلح النظم هو الجاحظ، عندما علل به إعجاز القرآن الكريم، كما فسّر القاضي عبد الجبار فصاحة القرآن بأنها تقود إلى الأداء وصياغة المعاني النحوية للتعبير، وذلك بضم الكلمات بعضها ببعض؛ فهذا مما لاشك فيه دليل على أن عبد القاهر لم ينطلق من عدم إنما استفاد من جهود سابقه لتأسيس هذه النظرية. وانطلاقا من هذا الكلام يمكن القول

إنَّ المعتزلة من الفرق الإسلامية التي اهتمت واعتنت بقضية إعجاز القرآن الكريم؛ فقد عكف أعلامها على دراسة وتفسير وشرح القرآن الكريم، وبيان مواطن إعجازه على المستويين النظري والتطبيقي، وقد ركز المعتزلة أولاً على الجانب النظري من مسألة الإعجاز، وذلك لبيان معنى المعجزة وحجبتها على صدق النبوة وشروط المعجزة والفرق بينها وبين معجزات الأنبياء السابقين، وكانت الانطلاقة من الجانب النظري سبيلاً لدراسة الجانب التطبيقي للوصول إلى وجوه الإعجاز في القرآن الكريم (مرزوق، 1425هـ . 2005م).

2. أمثلة الإعجاز اللغوي في القرآن الكريم: يتوفر القرآن الكريم على العديد من الوجوه التي تظهر إعجازه، فهناك وجوه لها علاقة بالبلاغة العربية، حيث احتوى القرآن الكريم على قيمة عالية من البلاغة لم يعهدها العرب في عصرهم سواء أكان في الشعر أو النثر، حيث يجتمع في القرآن الكريم جزالة اللفظ وعذوبة الصوت وجمال النظم والتأليف والترصيف، وكل ألوان وأنواع البيان والبدیع، كذلك اشتماله على المعاني الدقيقة الخالية من الأخطاء اللغوية، وإيراده للمعنى الواحد بطرق متعددة ومختلفة، كذلك من وجوه الإعجاز مبدأ الصرفة وغيرها من مواطن الإعجاز في القرآن نذكر بعضها منها وفق الآتي:

أ . مبدأ الصرفة: هي وجه من وجوه الإعجاز القرآني ، فقد تحدى الله سبحانه و تعالى العرب في كتابه العزيز الكريم على الإتيان بمثل القرآن الكريم؛ لكونه المعجزة الخالدة الباقية التي وهبها الله سبحانه وتعالى لخاتم أنبيائه المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ، والشاهدة على صدق نبوته إلى يوم يبعثون، لا يمكن لأحد الإتيان بمثله في شيء لقوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾، (سورة الإسراء 88)، فتحداهم أن يأتوا بسورة واحدة مثل القرآن فقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (يونس 38)، كما تحداهم أن يأتوا بعشر سور من مثله في القرآن، فقال تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ وَادْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾، (سورة هود 13)، لكن الله تعالى أعزهم المعارضة بقوة الإعجاز، لهذا يقال القرآن معجز في ألفاظه ، فدحض القرآن الكريم أقوال أعداء الإسلام وحاججهم به منذ بداية نزوله وهذا دليل على أنه ليس من قول الرسول صلى الله عليه وسلم، أو قول غيره، ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾، (الآية 34)، أو من عبد من عباد الله.

ب . اشتمال القرآن الكريم على الألفاظ والمعاني الدقيقة: يتميز أسلوب القرآن بالدقة في اختيار الألفاظ وتبيين الفروقات الجوهرية والدقيقة في دلالتها ومعانيها، فكل كلمة قد وضعها الله سبحانه وتعالى حسب السياق الذي تستخدم فيه وبدلالة معينة في دقة تامة وإن تم استبدالها بكلمة أخرى فلن توفي حق تلك

الكلمة من حيث الدلالة الأصلية الذي وضعت فيه، فكل كلمة فيه تؤدي معناها حسب ما وضعت فيه بدقة دون لبس أو غموض أو تبديل للكلمات (لا يمكن وضع كلمة محل كلمة أخرى) (الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن)، د.ت)، كقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾، (الحجرات 14). فالأصح أن تقول الأعراب في هذه الآية أسلمنا أي دخلوا في الإسلام لا آمننا؛ لأن الإيمان عندهم لم يصل بعد إلى درجة أن يطبع في قلوبهم أي حتى يطيعوا الله ويتبعوا دين محمد صلى الله عليه وسلم، فالقرآن دقيق في اختيار اللفظ المؤدي للمعنى الحقيقي، ومن أمثلة ذلك استعمال كلمتي يعلمون ويشعرون في القرآن الكريم، فكلمة يعلمون تستعمل في الأمور التي يرجع فيها الاختيار إلى العقل (الاحتكام إلى العقل وهو الأساس الأول عند المعتزلة) ومن أمثله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُغْلِبُونَ﴾، (البقرة 77) فالعلم بأن الله يعلم ما يخفى في الصدور وما يظهر معلوم بالعقل، وكذلك قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنْزَلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾، (الأنعام 114)، أما كلمة يشعرون فتعود إلى الأمور التي تستخدم فيها الحواس (الاحتكام إلى الحس) كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾، (البقرة 154)، فمن يقتل في سبيل الله كشهيد الحرب، والذي يقتل في سبيل الوطن يبقى حيا عند الله لكن لا نحس به، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾، (الزمر 55)، فالعذاب من الأمور التي يشعر به ويحس، وغيرها من الآيات التي تدخل في نفس السياق (بدوي، د.ت)، فالعقل أصدق من الحس في الإدراك، وذلك أن الحس مرتبط بالعقل؛ فبه تنتج المعرفة الخالصة التي لا شك فيها ولا ارتياب.

ج ، معجزة النظم: إن القرآن الكريم معجز في ألفاظه ونظم تراكيبه، ففيه تجتمع فصاحة الكلام وبلاغته في اللفظ والمعنى وهذا ما تحدث عنه القاضي عبد الجبار حينما قال إن في الكلام الفصيح يجتمع أمران: الأول جزالة لفظه ، والثاني حسن معناه، لأن جزالة اللفظ وحدها لا تكفي لكي يكون الكلام فصيحاً، وأن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام بعضه عن بعض، إنما تظهر بضم الكلام على طريقة مخصوصة (الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن)، د.ت) ومن الآيات التي سمعت ولها من النظم والفصاحة والبلاغة الشأن العظيم، قوله تعالى: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى (1) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى (2) وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى (4) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى (5) ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى (6) وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى (7) ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى (8) فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى (9) فَأَوْحَى إِلَى

عَبْدِهِ مَا أَوْحَى»، (سورة النجم)، وكذلك سورة الواقعة في قوله تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ (1) لَيْسَ لَوْفَعَتِهَا كَاذِبَةٌ (2) خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ (3) إِذَا رُجَّتِ الْأَرْضُ رَجًا (4) وَبُسَّتِ الْجِبَالُ بَسًا (5) فَكَانَتْ هَبَاءً مُنْبَثًا (6) وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً (7) فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ (8) وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمَةِ (9) وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (10) أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ (11)﴾، (سورة الواقعة)، ففي هذه الآيات الكريمة تجتمع البلاغة والفصاحة فمن ناحية النبرات الصوتية أو ما يسمى البديع فيه تتابع للحروف في أواخر الكلمات، وهو ما يسمى بالسجع، ونجده في الكلمات الآتية: الواقعة، كاذبة، رافعة، رجًا، بسًا، منبثًا، كما نلاحظ أيضا وجود التكرار لكنه ليس تكراراً من أجل التكرار إنما له فائدة في الخطاب القرآني، وهو وجهٌ من وجوه الإعجاز اللغوي، وهذه الآيات تحديدا لها فوائد كثيرة منها التعظيم كما في قوله تعالى: ﴿فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَا أَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ﴾، وكذلك قوله: ﴿وَأَصْحَابُ الْمَشْأَمِ مَا أَصْحَابُ الْمَشْأَمِ﴾.

إن فلننظم أهمية كبيرة في فهم مسألة إعجاز القرآن الكريم، إذ عجز أعداء الإسلام عن الإتيان بمثل هذا الأخير كونه كلام الله سبحانه وتعالى، وعلى قدر عال من البلاغة والفصاحة، والبيان والبديع وعلم المعاني، وليس من صنع البشر، وقد انفردت اللغة العربية بالقدرة على استيعاب إعجاز القرآن الكريم، وهو الكتاب الوحيد الذي نزل على سبعة أحرف: (أي الوجوه والأنحاء السبعة التي بها اختلفت لغات العرب) وهي: الوجه الأول: يتمثل في إبدال لفظ بلفظ، والثاني: إبدال حرف بحرف والثالث: التقديم والتأخير، الرابع: زيادة حرف أو نقصانه، والخامس: اختلاف حركات البناء، والسادس: اختلاف الإعراب والسابع: التفتيح والإمالة.

2. القرآن الكريم ومشكلة تأويله في الفكر المعتزلي:

التأويل مصطلح قرآني بالدرجة الأولى، جاءت به الآيات الكريمة في أكثر من موضع، يحمل معاني متعددة، عرّفه الشريف الجرجاني (ت 816هـ) على أنه في الأصل يحمل معنى الترجيح، وفي ديننا الحنيف: هو إخراج اللفظ من معناه الظاهر وتأويله إلى معنى آخر يحتمله (خفي غير ظاهر) شريطة أن يكون موافقا للكتاب والسنة، وقدم مثالا على ذلك يحمل معنيين في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾، (يونس: 31)، المعنى الأول (الظاهر): أنه إذا أراد الله إخراج الطير من البيضة، فهذا يعدّ تفسيرا والمعنى الثاني (الخفي): أنه إذا أراد إخراج المؤمن من الكافر كان تأويلاً (الجرجاني، د.ت)، فالتأويل عموما هو حمل ظاهر اللفظ على معنى آخر محتمل مرجوح لدليل يعضده، كما أنه الرؤية الجوهرية للمعاني الباطنية غير الظاهرة من سياق الكلام وفهم معانيها وما تروم إليه، سواء أكان من حيث الترابط أو العلاقات الداخلية له أو في علاقاته بالعالم والذات.

لقد اهتم كثير من العلماء بالحديث عن التأويل والمخاطر التي تتجرّ عن استعماله في غير موضعه، وعن الآثار التي يخلّفها على الإسلام والمسلمين، وما يجنيه المتأولون من تأويل ذلك الكلام وتلك الآيات القرآنية. وقد كان التأويل باب شرّ كبير، ولج منه الطاعنون في الإسلام، فما تركوا شيئاً إلّا أولوه، ولولا لطف الله تعالى ورعايته لديننا الحنيف لمست معالمه وضاعت حدوده (الأشقر، 1412 هـ . 1992 م)، وهو ما حدث في الفكر الاعتزالي حيث أولوا الكثير من نصوص القرآن على آرائهم (الآيات المتشابهة) لكي توافق مبادئها العقدية (عقيدتهم الاعتزالية أو الأصول الخمسة)، وذلك بالاستعمال العقلي المحض، وقد كانوا يطلعون على كتب فلاسفة اليونان؛ فتأثروا بتفكيرهم العقلي فصرفوا اللفظ عن ظاهره وحرفوا الكلم عن مواضعه، وقالوا إنّ الله لم يستو على العرش وإنما استولى عليه، ومن هؤلاء المعتزلة نذكر على سبيل المثال الزمخشري (467 هـ 538 هـ) الذي كغيره من المعتزلين إن مرّ بلفظ لم يتوافق مع مذهبه الاعتزالي، حاول بكلّ ما يملك من قوة عقلية إبطال المعنى الظاهر من اللفظ واستبداله بمعنى آخر موجود في اللغة يخدم مذهبه الاعتزالي. فمثلاً تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ (22) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ فما أن المذهب الاعتزالي ككل ينفي رؤية الله سبحانه وتعالى بالعين مطلقاً في الدنيا والآخرة فإنه يتخلّص من المعنى الظاهر لكلمة ناطرة، ويثبت لها معنى آخر خفي يستنبطه من تفكيره العقلي التوقع والرجاء (الزمخشري، 1430 هـ . 2009 م).

2 . 1 مشكل تأويل القرآن عند القاضي عبد الجبار: إنّ الحديث عن مشكلة تأويل القرآن في الفكر المعتزلي هو في حدّ ذاته حديث عن مشكل تأويله عند القاضي عبد الجبار إذ أنه اتبع كل القواعد التي وضعتها المعتزلة في التأويل (صرف اللفظ عن معناه الظاهر الحقيقي إلى معنى آخر محتمل)، والدليل على ذلك تأليفه لكتاب متشابه القرآن الذي جمّع فيه النظرية الاعتزالية وحصرها فيه، فهو الآخر قام بتأويل ما لا يتوافق مع منهجه الاعتزالي تأويلاً عقلياً وفقاً لمبادئ الاعتزال الخمسة؛ أي تأويل كل ما يناقض أصولهم الخمسة حيث إنّّه إذا ورد في التوحيد والعدل كلّ من المحكم والمتشابه، فإنه لابد من بنائهما على ما يقره الدليل العقلي في التأويل (الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل) (إعجاز القرآن)، (د.ت)، لا الدليل الشرعي (ما ورد في القرآن والسنة)، فينفي في تأويلاته رؤية الله بالبصر وخلق أفعال العباد، وغيرها من الأمور الاعتقادية ذلك ما جعل أهل السنة يردون على تأويلات المعتزلة خصوصاً القاضي عبد الجبار والتي يعدونها في مجملها باطلة؛ لأنها تحريف للمعاني الحقيقية للآيات القرآنية وتغيير لتراكيبها اللغوية، وهذا ما نجده في كتب ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية، وغيرهم من العلماء الذين اهتموا بتأويل وتفسير آيات الذكر الحكيم.

3. أثر الاعتزال في تأويل القاضي عبد الجبار للخطاب القرآني:

يستند التأويل عند المعتزلة على خمسة أصول تعدّ شرطاً من شروطه لديهم وركيزة أساسية لمذهبهم الاعتزالي، فصلّ فيها الخياط المعتزلي بقوله: إنّه لا يستحقّ أحد لقب الاعتزال، حتى يؤمن ويجمع القول بالأصول الخمسة، وهذه الأخيرة تتمثل في: التوحيد العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فإذا اجتمعت هذه الخصال أو المبادئ والصفات الخمسة في الإنسان سمي معتزلياً، وإذا انتقص منها ركن خرج عنها (شنوفة، 847م . 512هـ). وقد دافع المعتزلة عن هذه المبادئ الخمسة (فلسفة الاعتزال)، فكانوا يفسّرون القرآن الكريم ويؤوّلونه بما يتناسب ومبادئهم هذه، اعتماداً - في المقام الأوّل - على العقل الذي بيّنوا أهميته في حياة الإنسان، من خلال المنطلقات التي استند عليها القاضي عبد الجبار في توكيده عدم الحاجة إلى الإمام في بيان التكاليف، وهي:

- 01 - استغناء كلّ مكلف بعقله عن بيان غيره.
 - 02 - حاجة الإمام ذاته (الرسول) إلى إمام يهديه ويبيّن له.
 - 03 - حاجة كلّ مكلف إلى إمام يبيّن له، وتعذّر ذلك واقعاً، ممّا يجعل الأولويّة للعقل عند البيان لتوفّره في كلّ مكلف.
 - 04 - في وجود الفطرة ما يوجي بانقطاع الحاجة إلى الإمام.
- ولعلّ الذي يُمكن إضافته تأييداً لهذا التأويل، هو سقوط التكليف عن المجنون، الذي لم يتمّ لغياب الإمام إنما لغياب العقل، إذ حتّى لو كان هذا المجنون في عصر النبوة، لم يجب عليه شيءٌ من التكاليف، لأنّه فقد أساس التكليف وهو العقل (الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل . في الإمامة، د.ت). فعدم الحاجة إلى إمام حجة على اعتبار العقل إماماً، وهذا من أبرز أفكار المعتزلة.
- وممّا نستنتج منه إبطال شرط الإمامة للتكليف والاستغناء عنها بالعقل تساؤل خصوم المعتزلة قائلين: كيف يصحّ نفي إمامة الإمام لكونه مبيناً للتكاليف، باعتبار أنّ هذه الأخيرة تحتاج إلى بيان من طرف الإمام؟. فأجابهم القاضي عبد الجبار بقوله: إنّ الذي نُكلّفه من جهة العقل قد ورد به الحكم عقلاً، أي إنّّه لا حاجة للمكلف في معرفة وجوب عبادته لله وتكليفه بذلك فالعقل يهديه إلى هذا، وإنّما المحتاج فيه إلى الإمام أو الرسول هو في بيان حقيقة التكليف الزائد، أي كيفية هذه العبادة وأدائها (الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل . في الإمامة، د.ت). أي إنّّه لا حاجة للمكلف في معرفة وجوب عبادته لله، وتكليفه بذلك فالعقل يهديه إلى هذا.

ويُضيف القاضي في الاستدلال على البيان بالإمام أو الرسول ذاته أنّ تكليف الله تعالى لعباده يُمكن أن يكون فيهم دون الحاجة لواسطة، وإلاّ لكان الرسول (كونه إماماً) بحاجة في ذاته إلى إمام يبيّن له ما

كلّفه الله تعالى به، والظاهر أنّ الرسول لا إمام له ومادام قد اكتسب أصول التكليف دون حاجة لإمام، فكذلك يُمكن لغيره ممن هو دونه، وفي هذا يقول القاضي: "على أنّنا قد بيّنا أنّ التكليف العقلي، لو لم ينفكّ من التكليف السمعي، لم تكن الحاجة واجبة إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم، لجواز أن يخاطب تعالى على وجه يعلم به المراد، وبيّنا أنّ ذلك لو لم يكن، لم يصحّ مثله في النبيّ الأوّل عليه السلام، وأنّه متى تمّ في النبيّ الأوّل أن يعرف المراد بهذا الوجه، لم يمتنع مثله في كلّ المكلفين". (الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل . في الإمامة، د.ت، صفحة 20).

ويذهب القاضي إلى أنّ قول إمام واحد لا يكفي كي يُعتدّ به ويؤخذ برأيه، إنّما لابدّ من تعدّد أقوال الأئمة والأنبياء، حسب تعدّد حال المكلفين لكيلا يقف العالم ضده أو يواجهه في حال أظهر إمامته، فلا بد من ترك العلة كما هي دون إزاحة لهم. (الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل . في الإمامة، د.ت). وبشأن أدلة المكلفين أو الأئمة، منها بيان ما يجب على الله ممّا أوجبه تعالى على نفسه [ولعلّ في هذا توظيفاً لمبدأ العدل عند التأويل].

3، 1. الفكر الفلسفي عند المعتزلة، ومنطلقاتهم في تأويل القرآن الكريم (العقل والأصول الخمسة):

لقد اعتمد المعتزلة في تأويلاتهم على قاعدة رئيسية أساسها العقل، وعن طريقه يتم الإثبات والنفي، ولأنهم انغمسوا في الفلسفة اليونانية القائمة على الجدال والخصومة، شب الخلاف بين رجال هذه الفرقة، فتشعبت آراؤهم، واختلفت اهتماماتهم وتفرّقا إلى اثنتين وعشرين فرقة، لكلّ واحدة منها بدع خاصة بها، كما أنهم يجتمعون على الأصول الخمسة التي تأسس عليها الاعتزال في القرن الثاني للهجرة ليكون الرجل معتزلياً، وكون أن العقل هو المحكم عندهم، فلا عجب من اختلافهم في الفروع أو الجزئيات كالطبع، التولد، الطفرة، والجزء الذي لا يتجزأ وغيرها من الأمور الفرعية (الصلابي، 1427هـ . 2006م)؛ أي إنّ المعتزلة يعتمدون كلياً على العقل في الاستدلال لعقائدهم ومعرفة حقائق الأشياء والمعارف، وبه يحكمون على حسنها وقبحها، فهي واجبة بنظر العقل، لذلك ينطلق القاضي عبد الجبار في تفسيره للقرآن الكريم من المنهج العقلي، فهو يوجب ترتيب المحكم والمتشابه وفقاً لأدلّته، فحكم على أنّما يتوافق مع العقل ويقتضيه وجب تصنيفه في خانة المحكم، وما خالف ذلك فهو من المتشابه، وبالتالي يرى ضرورة تأويل الآيات المتشابهة؛ لأنها مخالفة لأصول العدل والتوحيد (الجبار، متشابه القرآن، د.ت). لقد ترك لنا الله سبحانه وتعالى حرية التصرف فيما خلقه وفقاً لما يقتضيه العقل، لأنّه هو الذي يميّز بين الصواب والخطأ، وبين الخير والشرّ وبين الحسن والقبيح، ومن أمثلة اعتداد المعتزلة بالعقل ما يذكره القاضي في تفسير قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً" [البقرة: 29]، من أنّ هناك من الناس من يعتقد أنّ ظاهر قوله تعالى يدلّ على أنّ كلّ ما خلقه الله سبحانه مباح، ولنا فيه حقّ التصرف جميعاً

(الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، فیردّ علیهم - القاضي - مفسّداً رأيهم على أنّه تعالى خلق كل ما في الأرض للعباد لكي ينتفعوا به، ولهم حرية التصرف فيه، لكن وضع شرطاً لذلك، وهو أن لا يؤدّي إلى مضرة على وجه من الوجوه، فلا بد من استعمال العقل لاختيار وتمييز الضار من النافع للبشرية، والدليل على ذلك خلق السموم لا يعني تناولها؛ لأنها مضرة بالصحة "(الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، فالعقل هبة من الله سبحانه وتعالى، به نميز بين الحسن والقبيح وبين الخير والشر وبين الضار والنافع لهذا جعلته المعتزلة مقدّماً على القرآن والسنة .

3 ، 2 الأصول أو المبادئ الخمسة للمعتزلة (القاضي عبد الجبار تحديداً):

يقسم المعتزلة الآيات القرآنية إلى قسمين هما: آيات محكمة وآيات متشابهة، مع اعتبار الأولى أصلاً للثانية لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، [آل عمران 7]. فالآيات التي فهم ظاهرها وجاءت وفقاً لما يقتضيه العقل ويناصر معناها الظاهر آراء المعتزلة ومقولاتهم يجعلها محكمة (وتسمى الأصل)، أمّا التي ظاهرها مخالف لأدلة العقل ولأصلي العدل والتوحيد فحكم عليها بأنّها من المتشابه (الفرع)، ومن ثمّ وجب تأويلها بتوجيه عقلي مجازي - يخدم مذهب الاعتزال والدفاع عن عقيدته التي هي الأصول الخمسة، والنزعة العقلية هي التي تظهر بوضوح للعيان في تأويلات القاضي عبد الجبار للآيات المتشابهة كونها تخالف ما جاء به العقل ويقتضيه، وكانت ردّاً على الخصوم الذين يتمسكون بظواهر هذه الآيات بينما المحكمات فقد كان يعتمد عليها في الاستدلال على مذهبه كونها جاءت وفقاً لما يقتضيه العقل فلا تحتاج للتأويل (الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، يقول ابن تيمية في شأن المعتزلة وتأويل القرآن: أنهم تارة يستدلّون بآيات على مذهبهم الاعتزالي ولا معنى أو دلالة فيها دون تأويل ويسمى محكما، وتارة أخرى يتأولون ما يخالف مذهبهم العقلي بما يحرفونه من الكلم عن مواضعه ليخدم آراءهم يسمونه متشابهاً، فالمعتزلة يأولون القرآن الكريم حسب آرائهم وأهوائهم (تيمية، 1431هـ). وقد ذكر عبد الجبار أنّ الاختلاف بين المحكم والمتشابه يكمن في قوة الحجّة، حيث إن المخالفين للمعتزلة في مبدأي التوحيد والعدل يمكن محاجّتهم بالآيات المحكمة لأنها توافقها، وهذا ما لا يمكن القيام به مع الآيات المتشابهة كونها تخالف مبادئها. وبالتالي وجب تأويلها لكي تتماشى و مبادئها، فبحسب رأيه يختلف المحكم عن المتشابه اختلافاً ظاهراً (الجبار، متشابه القرآن، د.ت).

إنّ طريقة تأويل القاضي عبد الجبار لآيات الذكر الحكيم، المتشابه منها والمحكم موافقة لمنهج المعتزلة جميعهم، كون أنّ المنهج الذي اتبعه في تفسير القرآن الكريم بوجه عام جزء لا يتجزأ من منهج المعتزلة الفكري العقائدي (الجبار، متشابه القرآن، د.ت) وبالتالي يمكن القول إنّ منهج القاضي عبد الجبار في

تأويله للقرآن الكريم نفسه منهج المعتزلة، وذلك بالاحتكام إلى العقل في كل شيء وتأويل المتشابه من آيات الذكر الحكيم حسب مبادئهم الخمسة التالية:

1 . التوحيد:

لقد عني المعتزلة بالتوحيد باعتباره قائماً على التنزيه المطلق لله سبحانه عن صفات المخلوقين، وكان هذا الفهم انطلاقاً من تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾، [الشورى 11]، بمعنى أن الله جلّ في علاه لا يشبه أيّ محدث على الإطلاق، لا هو تعالى جوهر ولا عرض ... ليس بذات جهات ، ولا بذات يمين وشمال وأمام وخلف وفوق وتحت، لا يحيط به مكان، ولا يجري عليه تعالى زمان، ولا تجوز في حقّه سبحانه العزلة ولا الحلول في الأماكن، ولا وصف بشيء من صفات الخلق، لا تدركه الحواس ولا يقاس بالناس، ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه إلى غير ذلك من الصفات التي لا يشبه فيها الله سبحانه وتعالى خلقه (صبحي، 1405 هـ . 1985م)، إنّما هو جلّ في علاه الخالق للجسم، هو القديم وكلّ ما عده محدث (الجبار، أبو القاسم، و الحاكم، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) (باب ذكر المعتزلة من "كتاب المقالات" لأبي القاسم البلخي)، (1439 هـ . 2017م)، قال سبحانه: "الله خالق كلّ شيء" [الرعد: 16]، بما أن الله تعالى خالق كلّ شيء، و"كلّ" في معناها تدلّ على العموم، فإنّه سبحانه خالق كلّ ما هو موجود في هذا الوجود، ومن ثمّ لابدّ من الانقياد والخضوع له بالطاعات والعبادات، والقرآن الكريم أيضاً مخلوق محدث؛ لأنه كلام الله تعالى (الجبار، شرح الأصول الخمسة، د.ت)، وليس الكلام صفة من الصفات الذاتية، إنّما هو صفة من صفات الأفعال (زيد، 1998)، يقول جلّ في علاه: "إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ" [الزخرف: 03]، وهذا يوجب الحدوث في نظر القاضي عبد الجبار، لأنّ الجعل يتساوى والفعل في الحقيقة وهذا يعنى أنّ القرآن الكريم حدث بأمر من الله سبحانه الذي جعله عربياً غير عجمي، لكي يسهل التدبّر في أساليبه وفهم معانيه باستخدام العقل (المعتق، 1416 هـ . 1995م) وبالتالي فالاستدلال بالقرآن الكريم لا يصحّ إلاّ بمعرفة المتكلّم لصفتي التوحيد والعدل، وأن يكون عارفاً بهما حقّ المعرفة وذلك باستخدام العقل.

1 . 1 نفي رؤيته سبحانه وتنزيهه:

لا شكّ في أنّ تركيز المعتزلة على مبدأ تنزيه المولى سبحانه عن الصفات يؤدّي لا محال إلى نفي إمكانية رؤيته جلّ وعلا في الآخرة واستدلوا على كلامهم بآيات من الذكر الحكيم كقوله تعالى: " لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ" [الأنعام: 103]، إذ تستدعي الرؤية بالأبصار الجسمانية والضوء المنعكس على العين، وليس هذا بما يصدق على المولى جلّ في علاه، كما يوضح القاضي عبد الجبار (شنوقة، 847م . 512هـ). وقد أوغل المعتزلة في نفي رؤيته تعالى من خلال التفصيل في بعض

العبارات العربية التي تجعل النظر مختلفا عن الرؤية، كقول العرب: نظرت إلى الهلال فلم أراه... وقولهم: نظرت حتى رأيت...، ونظرت فرأيت وكل هذا يدلّ على التمايز بين النظر والرؤية، ولذلك أول المعتزلة كلّ الآيات التي تشير إلى الرؤية، وأوضحوا كلّ معاني لفظة النظر بالقول إنّها لا تقتصر على العين المحسوسة فحسب (عون ف.. د.ت).

وعلى هذا الأساس يؤوّل المعتزلة قوله سبحانه: "وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ (22) إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ" [القيامة 22 . 23]، بأنّ القصد منه طلب المعرفة، إذ يقال: نظرت إلى الشيء فلم أراه (فهو نظر دون استخدام العقل، وبالتالي عدم الإحاطة بالشيء المرئي كرؤيتك للشخص دون معرفة لون اللباس الذي يرتديه)، ونظرت إليه حتى رأيته (فهو الرؤية المقترنة بالبصر باستخدام العقل والتركيز للإحاطة الشاملة بالشيء)، والعرب أضافت إلى النظر إضافات كنظر الراضي والغضبان وغيرها، ولم تضيف للرؤية مثل ذلك فإله تعالى خلق النظر بنفسه، وهو ما لا يمكن رؤيته به، لهذا فالواجب أن يكون القصد به الثواب، لا رؤية الله، وهذا شبيه بما في قوله تعالى: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ" [يوسف: 82]، إذ كلاهما من وجوه المجاز تم فيه وصف الله سبحانه الوجوه بأنّها ناطرة، والناظر هو الإنسان جملة دون بعضه، فإذا صحّ وصف الإنسان بالناظر على وجهه، فقد أريد به الانتظار، وقد يقصد به تقليب العين للرؤية، وقد يقصد به التفكير والتدبر بالقلب لطلب المعرفة. والله تعالى أراد بذكر الوجوه جملة الإنسان، وهو العموم لا الخصوص، ولفظ الوجوه الناطرة يليق بالجموع لا الأبعاض (الجبار، متشابه القرآن، د.ت).

إنّ نفي المعتزلة إمكانية رؤية الله في الآخرة دليل على اهتمامهم الكبير بما يسمّى بالتنزيه. وذلك لاعتقادهم أنّ الله سبحانه منزّه عن الرؤية والإدراك بالحواس، لأنه تعالى لا يمكن أن يكون جسماً مادياً ومنه لا يمكن تحديده أو رؤيته جلّ في علاه. فالمعتزلة أنكرت رؤية الله بالأبصار بحجّة الجسمانية والضوء المنعكس على العين لرؤية الشيء. فإله ليس جسماً ليُرى، واستدلّوا على كلامهم بآيات الذكر الحكيم كقوله تعالى: "لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ" (الأنعام 103)، إذ تستدعي الرؤية بالأبصار الجسمانية والضوء المنعكس على العين، وليس هذا بما يصدق على المولى جلّ في علاه، وهذا ما أوضحه القاضي عبد الجبار (شنوكة، 847م . 512هـ). وقد أوغل المعتزلة في نفي رؤيته تعالى من خلال التفصيل في بعض العبارات العربية التي تجعل النظر مختلفا عن الرؤية، كقول العرب: نظرت إلى الهلال فلم أراه... وقولهم: نظرت حتى رأيت...، ونظرت فرأيت، وكلّ هذا يدلّ على التمايز بين النظر والرؤية، ولذلك أول المعتزلة كلّ الآيات التي تشير إلى الرؤية، وأوضحوا كلّ معاني لفظة النظر بالقول إنّها لا تقتصر على العين المحسوسة فحسب (عون، د.ت). فالمعتزلة ككل يقولون

بعدم جواز رؤية الله سبحانه و تعالى بالبصر واستحالة ذلك ولو لوجه من الوجوه (الجبار، المغني في أبواب التوحيد والعدل (رؤية الباري)، د.ت).

1 . 2 صفات الله تعالى وذاتيته:

وفي أصل التوحيد، يثبت المعتزلة الأسماء وينفون الصفات كلها، وقد أخذوا ذلك عن الجهمية الذين ينفون الاثنين على حد سواء، أما المعتزلة فقد خففوا بنفي الصفات فحسب، ومن هذه الصفات التي أنكروها نذكر على سبيل المثال: إنكار رؤية الله تعالى فقالوا: إن الله لا يرى، وإن القرآن مخلوق، وأنه سبحانه وتعالى ليس فوق العالم، كما نفوا عنه العلم والقدرة، والحياة والسمع، والبصر، والكلام، والمشئة وغيرها من الصفات (تيمية، 1431هـ)، غير أن عبد الجبار قسّم الصفات الإلهية القديمة في كتابه شرح الأصول الخمسة إلى ثلاثة أقسام على النحو التالي: القسم الأول يتضمن الصفات الخاصة بالله سبحانه وتعالى، لا يشارك فيها غيره ككونه تعالى قديماً غنياً عن العالمين. والقسم الثاني يتضمن الصفات التي يشارك فيها غير الله سبحانه، مع مخالفة في أن الله جلّ في علاه يستحقّ هذه الصفات لذاته لا لغيره، فيما يستحقّ غيره هذه الصفات لغيره لا لذاته، ومن هذه الصفات أن الله سبحانه موجود قادر عالم، فهو الذي أقدر الإنسان على العقل. أما القسم الثالث فيتضمن الصفات التي يشارك فيها غير الله تعالى في نفس الصفة وكذا في نفس جهة الاستحقاق، ككون الله سبحانه مريداً كارها ومدركاً، مع فارق أنه جلّ في علاه قديم حيّ لذاته، لا يحتاج إلى حاسة (الجبار، شرح الأصول الخمسة، د.ت).

ومن الصفات التي أسندها المولى تعالى لذاته في القرآن الكريم قوله جلّ في علاه: "وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا" [النساء: 164]، و"يُدُّ اللَّهُ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ" [الفتح: 10]، وغيرهما كثير، ونظراً لاعتماد المعتزلة على العقل، فقد أولوا هذه الصفات بما يلائم أصولهم الخمسة ومن أمثلتها ما جاء في قوله تعالى: "الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى" [طه: 05]، فقد أول القاضي عبد الجبار لفظة الاستواء بالاستيلاء والاقتدار على العرش، فهو أعظم ما خلقه الله تعالى في هذا الكون بعد السماء والأرض، وهذا ينفي قول المشبهة على أن الله تعالى استوى على العرش، لأن ذلك يصحّ على من يكون ذا حسّ و صورة. (الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، 2006م) فهذا دليل على نفي قول المشبهة التي تدّعي أن الله تعالى استوى على العرش، ومن الصفات التي تأولها القاضي قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ" [البقرة: 29]، إذ يقول في معرض ردّه على من يعتقد أن الله تعالى قد قال في كلامهما يدلّ على أنه سبحانه جسم يجوز عليه المكان والاستواء والقيام والقعود: أن الاستواء يحمل معاني متعددة في اللغة، وتختلف هذه المعاني حسب موقعه وسياقه في الجملة وما يتّصل به من خصوصية الكلام، ومن هذه المعاني: معنى الاحتياز والاستيلاء والاقتدار، تساوي الأجزاء المؤلفة، القصد، زوال الخلل والسقم،

الانتصاب بالجلوس أو القيام أو الركوب وغيرها من المعاني، فإذا كانت هذه اللفظة تستعمل في كل هاته الجهات فكيف صح تعلق المشبهة بها؟، فالله تعالى ذكر هذه الآية على جهة من الامتتان والشكر والعرفان لخالق الأكوان (الجبار، متشابه القرآن، د.ت). كما ردّ على من يزعم أنّ الله تعالى يدا انطلاقاً من قوله سبحانه: "إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ" [الفتح:10] بقوله: المقصود بهذه الآية أن الله هو القادر والقوي أكثر منهم، وفي ذلك منع لهم عن نكران بيعة الرسول بالحديبية، أمّا القائلون أنّ الله تعالى يدا فقد ابتعدوا كثيراً عن معناها لأنّه وجب عليهم إثبات يد فوق أيدي الناس (الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، 2006م). ومن الناس من اعتقد كذلك أنّ قوله تعالى: "وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ" [المائدة:64]، فيه ما يدلّ على أنّه سبحانه جسم وله يدان، فردّ عليهم القاضي مفنداً رأيهم بقوله: لا يصح تعلقهم بالظاهر، فمعنى قول اليهود "يد الله مغلوله" أنّه وصف بالبخل، كما أنّ المقصود بـ "يداه مبسوطتان" هو النعمة، فلا يصحّ تعلقهم بالظاهر (الجبار، متشابه القرآن، د.ت).

ومن الآيات التي عوّل عليها القاضي عبد الجبار لإثبات التوحيد قوله سبحانه: "قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ (1) اللَّهُ الصَّمَدُ" [الإخلاص: 1-2]، مبيناً في تأويلها أنّ المعنى ليس ما يذهب إليه المشبهة من تجسيم، إنّما الصمد من أصمدت إليه الأمور، فلم يقض فيها غيره (الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، وكذلك قوله تعالى أحد بدل واحد، إنّما لأنّ الله جلّ في علاه لا يقبل الانقسام على اثنين، كما أنّه تعالى منزّه عن أن يكون له ولد لقوله سبحانه: "لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ" [الإخلاص 3]، وذلك عين التوحيد، لأنّه لو كان جسماً لصحّت الآلات عليه، ولصحّ كونه مشتهياً محتاجاً، فكان يجوز أن يتخذ صاحبة وولداً، وما تنزّهه تعالى عن ذلك كلّهُ سوى دليل أصل التوحيد (الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، وقد دلّ على ذلك أيضاً قوله جلّ في علاه: "وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ" [الإخلاص: 4]، أي لا مثيل له ولا نظير أو شبيه (الجبار، متشابه القرآن، د.ت).

2. العدل:

هو الأصل الثاني من أصول المعتزلة الخمسة، يعدّ هو الآخر من أهمّها وأقواها بعد أصل التوحيد، حيث يدخل تحت باب العدل كلّ من: الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فيمكن دمج هذه المبادئ في مبدئين رئيسيين هما العدل والتوحيد وهذا ما يلزم على المكلف معرفته من أصول الدين، فالله واحد أحد، عدل في قضائه رحيم بخلقه (يوسف، 1413 هـ . 1993م)، فالمراد بالعدل عند المعتزلة كلّ ما تعلق بأفعال الله جلّ وعلا الموصوفة كلّها بالحسن ونفي القبح عنها، وقد اهتمّ المعتزلة بإخضاع كلّ الصفات الإلهية لقياساتهم العقلية، الأمر الذي أفضى بهم إلى الاهتمام بعدّة مسائل من بينها على وجه الخصوص ما يلي:

2. 2 نفي القدر: ومن المبادئ التي دافع عنها المعتزلة في فلسفتهم، حرية الفرد في القيام بأفعاله، وقد أولوا النصوص القرآنية وفقاً لهذا المبدأ، من ذلك على سبيل المثال قوله تعالى: "وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِتَابًا مُؤَجَّلًا" [آل عمران: 145]، إذ المراد بالإذن العلم، وليس لأحد أن يقول: إنه يموت بأمره، لأن الأمر إنما يؤثر في فعله من طاعة وغيرها، والمعنى في الآية أن الموت مرتبط بقضاء الله تعالى وقدره، فإذا حان وأذن أجل الإنسان في مغادرة الحياة الدنيا، فإنَّه ميت لا محال، حتى وإن قتل فهو بأمر من الله فلا يتقدم أجله ولا يتأخر، أما الموت بالقتل فهو قطع في الأجل، لأنه لو لم يقتل لطل عمره، فيرى القاضي أن المقتول يجوز أن يحيا كما يجوز أن يموت (الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، وكذلك الأمر في قوله سبحانه: "وَلِكُلِّ أُمَّةٍ أَجَلٌ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ" [الأعراف: 34] فقد فسّر القاضي الأجل بالمدة أو الوقت الذي يعيش المرء إليه، سواء انتهت حياته وقطع أجله بالقتل أو بإماتته من الله تعالى، فذلك الوقت الذي مات فيه هو أجله ومصيره الأخير لا أجل له غيره. (الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، 2006م)، ومن هنا فإنَّ للإنسان الحرية في أفعاله وسيحاسب عليها بما في ذلك القتل وهو ما يدخل في أصل التوحيد.

ويضيف عبد الجبار في تأويله لسورة الفاتحة أنَّ من يعارضون فكرة حرية الفرد في القيام بأفعاله يحتجون بأنَّ "الحمد لله" خبر، فيردّ عليهم بأنَّ المراد به الأمر والشكر والتعليم لكي نشكر الله، وقد دلّ عليه بقوله: "إياك نعبد وإياك نستعين" حتى وإن حذف منه الأمر، فهو كقوله جلّ في علاه: "وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (23) سَلَامٌ عَلَيْهِمْ" [الرعد: 23 . 24] إذ معناه قولهم "سلام عليكم"، ومثل ذلك كثير في القرآن (الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، 2006م). فالحمد لله المقصود بها أن نشكر الله تعالى ونحمده على كلّ نعمه وإن لم يأمرنا سبحانه بصريح العبارة، لكن الكلمة التي جاءت بعدها تدلّ على تخصيص الشكر لله تعالى وحده لا شريك له، حيث تقدّم المفعول به (إياك) لتقتصر العبادة على الله جلّ في علاه.

قال الله تعالى: " وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ " (الكهف 29) لقد ردّ القاضي عبد الجبار في شرح هذه الآية الكريمة على من ينفي حرية الإنسان في أفعاله على أنَّ: ظاهرها يعني أنَّ العبد أمر بالكفر وهو ليس المعنى المقصود، وإنما المعنى الحقيقي من وراء هذه الآية أنها قيلت من جهة تخويف وتهديد الكافر ليعدل ويرجع كفره إلى إيمان (الجبار، متشابه القرآن، د.ت). ومن الآيات التي أولها المعتزلة لكون ظاهرها لا يتماشى ومبدأ نفي القدر قوله تعالى: " وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ " (التكوير 29). فإله تعالى في هذه الآية يردّ على الجبرية القائلة بأنَّ كلّ شيء يقع بمشيئة الله لا مشيئتنا نحن، إنَّما نحن نأخذ بالأسباب فقط، وعليه وجب التوكل على الله حقّ التوكل،

ونلجأ إليه في الصلاة والدعاء، فهو إثبات على أن الله تعالى قد شاء بإذنه، ولا يقع حكم المشيئة على جميع وجوهها ففيها استثناءات (الجبار، متشابه القرآن، د.ت).

2. 3 خلق أفعال العباد: يرى المعتزلة في هذه المسألة أن الله تعالى لا يخلق أفعال العباد، ولا يحب الفساد، إنما العباد يفعلون ما أمروا به وينتهون عما نهوا عنه بالقدرة التي جعلها الله لهم وركبها في داخلهم، وإنه لم يأمر إلا بما أراد ولم ينه إلا عما كره، وأنه ولي كل حسنة أمر بها، بريء من كل سيئة نهى عنها، لم يكلف عباده ما لا يطيقون ولا أراد منهم ما لا يقدرون عليه ومن أمثله في القرآن الكريم قوله تعالى: " قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْنَثُونَ (95) وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ " (الصافات 95. 96) فتأويلها حسب ما يقول عبد الجبار: "أن ظاهر قوله سبحانه: (وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ) يقتضي أنه علة في الأول، وقد علمنا أن قوله: (قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَحْنَثُونَ) هو تكبيت لهم، وليس باستقهام، ولا يجوز أن يبتكهم في عبادة الأصنام، ثم يقول على طريق التعليل: (والله خلقكم وما تعملون) إلا والثاني تعلق بالأول وتأثير فيه، وقد علمنا أنه لا يجوز أن يكون كذلك إلا والموصوف ثانيا هو الموصوف حتى يصح كونه علة فيه وسببا يمنع من عبادتهم له" (الجبار، متشابه القرآن، د.ت، صفحة 652)، فالله خالق كل شيء موجود في هذا الوجود، وقد جعل الإنسان يختار كل الأفعال التي يقوم بها، فهو الذي يخلقها بذاته، فلا بد من حسن الاختيار.

3، الوعد والوعيد:

ومن أصول الاعتزال التي دافع عنها عبد الجبار بتأويل الآيات القرآنية مسألة الوعد والوعيد كتعليقه على قوله تعالى: "مالك يوم الدين"، على أن المراد به المالك و القادر على ذلك اليوم، فالله تعالى هو المتصرف في يوم الحساب أو يوم القيامة، اليوم الذي فيه الجنة والنار وفيه المحاسبة والمساءلة والجزاء على جنس الأعمال، فنبه تعالى على أن كل من شكر الله سبحانه وتعالى وقام بكل ما أمر به من واجبات فإنه سينال الأجر الكريم والثواب العظيم والفوز بالآخرة، وبالتالي أصبح ذلك ترغيبا في الحمد والشكر والثناء والعبادة وترهيبا وزجرا على خلاف ذلك (الجبار، تنزيه القرآن عن المطاعن، 2006م). ومن الآيات الأخرى التي تتعلق بمبدأ الوعد والوعيد، وكذا بحرية الفرد في أفعاله قوله تعالى: "فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ (4) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ" [الماعون: 4 . 5]، يقول القاضي في تأويلها: أن كل من يتناسى ويتكاسل عن الصلاة في وقتها أو يؤخرها يتوعدده الله بالويل والعذاب الشديد، فلا يجوز ذلك على المصلي القادر والمتمكن من الحفظ والنسيان والسهو (الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، إن الوعد عند القاضي عبد الجبار يقصد به نقل كل خبر يحمل في طياته منفعة للغير سواء كان حسنا مستحقا أو لا يكون كذلك وبالتالي يدفع الضرر عن صاحبه في المستقبل سواء في الدنيا أو الآخرة ويكسبه

الثواب (الجبار، شرح الأصول الخمسة، د.ت)، أما الوعيد فقد أجمع المعتزلة والقاضي عبد الجبار على حد سواء على أن الله عز وجل لا يشفع لمرتكبي الكبائر إلا بعد التوبة فهي شرط أساسي (الجبار، أبو القاسم، و الحاكم، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) (باب ذكر المعتزلة من "كتاب المقالات" لأبي القاسم البلخي)، (1439 هـ . 2017م)، فإذا انتقل المؤمن وخرج من الدنيا إلى الآخرة على توبة أثابه الله على ذلك وجعله من أهل الجنة، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها خلد في النار من غير شفاعته، وكان عذابه فيها أخفّ عن عذاب الكفار، فكل نفس تجد من الثواب على قدر عملها الصالح ومن العذاب قدر عملها السيئ فلا أحد يشفع لغيره أو يجعله ينجو من العذاب والعقاب غير الله، لكن المعتزلة تنفي الشفاعة يوم القيامة لأنها تتعارض مع مبدأ الوعد والوعيد، فتمسكوا بالآيات التي تنفيها (الشفاعة) وتجاهلوا التي تصرح بها (الله، 1366 هـ . 1947م).

4 . المنزلة بين المنزلتين:

ومن أصول المعتزلة المنزلة بين المنزلتين، وقد دافعوا عنه وأولوا من أجله كثيرا من آيات القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: "يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ (106) وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" [آل عمران: 106.107]، وقد أول القاضي عبد الجبار هذه الآية على أن الله سبحانه وتعالى ذكر قسمين أو نوعين من الناس، وهذا لا يعني أنه ينفي وجود فرقة ثالثة تتعلق بمسألة مرتكب الكبيرة، الذي هو ليس بمؤمن ولا كافر إنما هو في درجة التوسط بينهما (فاسق)، لا يعلو إلى درجة الإيمان ولا ينزل إلى حضيض الكفر، فمرتكب الكبيرة أقل من المؤمن وأفضل من الكافر، والذين اسودت وجوههم هم الكافرون بعد إيمانهم والكافر الأصلي من أهل النار حتى لو لم يذكر في الآية مثلما هو حال الفاسق عندنا (الجبار، متشابه القرآن، د.ت). أما في الآخرة فجزاؤه ألا يدخل الجنة لأنه لم يعمل بعمل أهلها، إنما هو مخلد في النار، شأنه شأن من قال فيه تعالى: "وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ" [النساء: 14]، أي أن من أطاع الله تعالى وأطاع رسوله الكريم كان جزاؤه الجنة، ومن تعدى حدود الله كان مصيره جهنم. ففي مذهب المعتزلة يدلّ قوله تعالى على أنه إذا كان فاعل ذلك من أهل الصلاة ولم يعلن توبته قبل فوات الأوان يخلد في النار، فحسب القاضي اشتراط التوبة معلوم بالعقل الصحيح، وكل ما دلّ هذا الأخير على اشتراطه فهو في حكم المتصل بذلك القول، وإن كان تعالى قد جعله شرطا في مواضع (الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، أي أن العقل السليم حسب القاضي لا يحكم على مرتكب الكبيرة بالخلود في النار إذا تاب فهو شرط من شروطه [وهو ما يدخل في مبدأ المنزلة بين المنزلتين].

5. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

وأصل الاعتزال الذي يعد واجبا على كل المؤمنين، هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو بحسب القدرة على القيام بالفعل سواء بالقلب واللسان أو باستعمال السيف وما دونه، وقد أخذ المعتزلة بوجوبه استنادا لقوله تعالى: "كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ" [آل عمران:110]، وقوله جلّ في علاه: "وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ" [آل عمران:104]. ومن الآيات التي أولها القاضي عبد الجبار بشأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قوله تعالى: "وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَفَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ" [الحجرات:09].

وقد وضع القاضي عبد الجبار شروطا للقيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، منها على سبيل المثال: العلم بأنّ ذلك الفعل معروف أو منكر، لأنّ عدم العلم بذلك لن يؤدّي إلى القيام به. ((الجبار، شرح الأصول الخمسة، د.ت)، وهذا يعني أنّ للإصلاح الاجتماعي والإرشاد رجاله كما للتفسير متخصصوه وكما للفقهاء علماءه.

خاتمة:

كانت هذه جولة خاصة بالتأويل عند المعتزلة، وعند القاضي عبد الجبار تحديدا، وقد خلصنا في نهايتها إلى جملة من النتائج نذكر أهمّها في ما يلي:

– أنّ للمعتزلة دورا في إنكفاء الصراع بين الفرق الكلامية، وكذا في انقسامها إلى اثنتين وعشرين فرقة، لكلّ فرقة آراؤها وأفكارها الخاصة، وذلك لمبالغتها في الاعتماد على العقل وعدم النقيّد بالقرآن والسنة من خلال تقديم العقل على النقل، وكذا انغماسها في الفلسفة اليونانية ودراساتها، فاستمدت منها بعض الأفكار ومزجتها بعقيدة المسلمين.

– أنّ لهم تأثيرا في تأويل الخطاب القرآني، وذلك بما يتناسب مع أصولهم الخمسة المرتبة كما يلي: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويظهر ذلك جليّا في نماذج التأويلات التي قدّمها القاضي عبد الجبار في مؤلفاته.

– أنّهم يغالون أحيانا في تقديس العقل وتقديمه على النقل في بعض تأويلاتهم، ولا شكّ في أنّ احترام الإسلام للعقل وتشجيعه للتفكير والتأمل لا يعني تقديمه على النصوص الشرعية، خصوصا أنّ العقل يتغيّر ويتأثر بمؤثرات كثيرة ومنها الحواس فالحكمة تقتضي تضافر جهود كلّ من العقل والنقل للتعامل مع النصوص الشرعية، وفقا للشروط التي حدّدها العلماء، بعيدا عن البدع، لأنّ كلّ بدعة ضلالة وكلّ ضلالة في النار.

— أن القاضي عبد الجبار قد سار في تأويله للقرآن الكريم على نهج المعتزلة العقلي، فما فهم من الخطاب القرآني وكان متماشيا ومقولاتهم ومبادئهم أبقى عليه دون غوص في باطنه، وما لم يكن متماشيا ومبادئهم لجأ إلى تأويله.

— أن التوحيد عندهم عموما والقاضي عبد الجبار خصوصا هو تنزيه مطلق لله تعالى عن صفات المخلوقين، منه نفي إمكانية رؤيته سبحانه في الآخرة، وهذا ينافي ما أخبرنا به الله تعالى ونبيه الكريم عليه الصلاة والسلام.

— أنهم يثبتون الأسماء وينفون الصفات عن الله تعالى باستنادهم على قوله تعالى "ليس كمثله شيء" وهذا خطأ، إذ الصحيح ألا ينفوا هذه الصفات التي أثبتها الله سبحانه وتعالى لنفسه، فالتوحيد هو توحيد للأسماء والصفات على حد سواء.

— أنه لا يلجأ إلى التأويل في كل مرة، إنما قد يكتفي بالتفسير المباشر للآية إذا لم يرد فيها ما يتعارض مع فلسفة الاعتزال.

ملحق:

التعريف بالقاضي عبد الجبار (رأس الطبقة الحادية عشر من الاعتزال): هو أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل بن عبد الله الهمداني الأسدي، لقب بقاضي القضاة، ولد في ضواحي مدينة همدان بإقليم خراسان، ومن الممكن ترجيح أنه ولد في بلدة أسداباد، وأكثر المصادر تشير إلى أنه عمّر طويلا، وإذا علمنا من كتب تراجم حياة الأدباء أنه توفي سنة خمس عشرة وأربعمائة، حكمنا أنه ولد في أواخر الربع الأول من القرن الرابع، ويقال إنه توفي بمدينة تسمى الرى ودفن فيها بداره (الجبار، متشابه القرآن، د.ت)، يقال إنه ترك حوالي أربعمائة ألف ورقة مما صنف في كل فن (الراوي، 1400 هـ . 1980م)، ومن أشهر مؤلفاته: تنزيه القرآن عن المطاعن، شرح الأصول الخمسة، متشابه القرآن، المغني في أبواب التوحيد والعدل، وغير ذلك من المؤلفات التي تعدّ كلّها جواهر ثمينة، تقوم على أسس متينة ومقومات رصينة يشهد لها العلماء ويشيد عليها الفقهاء دراستهم وأبحاثهم، فقد كان بحق موسوعة شاملة لكلّ الفنون وشتّى المجالات.

قائمة المراجع:

1. أبو القاسم جار الله الزمخشري. (1430 هـ . 2009م). تفسير الكشاف. بيروت . لبنان: دار المعرفة.
2. أحمد ابن تيمية. (1431 هـ). شرح مقدّمة في أصول التفسير. المملكة العربية السعودية . الرياض: مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع.
3. أحمد أحمد بدوي. (د.ت). من بلاغة القرآن. القاهرة: دار نهضة مصر للطبع والنشر.
4. أحمد محمود صبحي. (1405 هـ . 1985م). في علم الكلام دراسة فلسفية لآراء الفرق الإسلامية في أصول الدين "المعتزلة". بيروت: دار النهضة العربية .
5. الجرجاني. (د.ت). معجم التعريفات. القاهرة: دار الفضيلة للنشر والتوزيع والتصدير.
6. السعيد شنوكة. (847م . 512هـ). التأويل في التفسير بين المعتزلة والسنة. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث.
7. القاضي عبد الجبار. (2006م). تنزيه القرآن عن المطاعن. مكتبة النافذة: د.دار.
8. القاضي عبد الجبار. (د.ت). المغني في أبواب التوحيد والعدل . في الإمامة. د.ب: د.دار.
9. القاضي عبد الجبار. (د.ت). المغني في أبواب التوحيد والعدل (إعجاز القرآن). د.ب: د.دار.
10. القاضي عبد الجبار. (د.ت). المغني في أبواب التوحيد والعدل (رؤية الباري). د.ب: المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشرالدار المصرية للتأليف والترجمة.
11. القاضي عبد الجبار. (د.ت). شرح الأصول الخمسة. د.ب: مكتبة وهبة.
12. القاضي عبد الجبار. (د.ت). متشابه القرآن. القاهرة: دار التراث.
13. القاضي عبد الجبار، البلخي أبو القاسم، و الجشمي الحاكم. (1439 هـ . 2017م). فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة (باب ذكر المعتزلة من "كتاب المقالات" لأبي القاسم البلخي). بيروت: دار الفارابي المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.
14. زهدي حسن جار الله. (1366 هـ . 1947م). المعتزلة. القاهرة: مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية منشورات النادي العربي في يافا.
15. سليمان الأشقر. (1412 هـ . 1992م). التأويل خطورته وآثاره. الأردن، عمان: دار النفائس للنشر والتوزيع.
16. عبد الستار الراوي. (1400 هـ . 1980م). العقل والحرية، دراسة في فكر القاضي عبد الجبار المعتزلي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

17. على محمد الصلابي. (1427هـ . 2006م). عمر بن عبد العزيز معالم التجديد والإصلاح الراشدي على منهاج النبوة. مصر . القاهرة: دار التوزيع والنشر الإسلامية.
18. عماد حسن مرزوق. (1425هـ . 2005م). الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم عند المعتزلة. الإسكندرية: مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب.
19. عواد بن عبد الله المعتق. (1416هـ . 1995م). المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها. المملكة العربية السعودية . الرياض: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.
20. فيصل بدير عون. (د.ت). علم الكلام ومدارسه. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
21. نصر حامد أبو زيد. (1998). الاتجاه العقلي في التفسير دراسة في قضية المجاز في القرآن عند المعتزلة. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
22. هانم إبراهيم يوسف. (1413هـ . 1993م). أصل العدل عند المعتزلة. القاهرة: دار الفكر العربي.